

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم الخميس

12 نوفمبر 2020





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1



حقوق الإنسان في الصحافة

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

خالد الفيصل: الإنسان أهم مشروعات الأمم والحضارات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 ربيع أول 1442هـ - 12 أكتوبر 2020م

<http://www.alriyadh.com/1852885>

دشن مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل في مقر الإمارة في جدة بحضور رئيس جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الدكتور عبدالرحمن اليامي بوابة "مكة الرقمية" للبحث والابتكار، وهي إحدى المبادرات الريادية لملتقى مكة الثقافي تحت شعار "كيف تكون قووة في العالم الرقمي؟"، ويتم تنفيذها بالتعاون مع الجامعة.

وخلال التدشين أكد الأمير خالد الفيصل قائلاً: "لا حضارة إلا بأمة.. ولا أمة إلا بهدف.. ولا هدف إلا بمشروع.. ولا مشروع إلا بإنسان".

عقب ذلك قدم رئيس جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عبدالرحمن اليامي، نبذة عن البوابة، والتي تهدف لتسخير البحث والابتكار، وتطبيقه لمواجهة التحديات البيئية، والصحية، والصناعية، والإدارية، والاجتماعية بالمنطقة عبر منصة إلكترونية تعنى بالبحث والابتكار.

وأكّد اليامي، أن المنصة الرقمية س يقدم فيها العلماء، والباحثون، والمبتكرات الحلول العلمية المبتكرة، وخصص لها جائزة تبلغ مليوني ريال بواقع 100 ألف ريال لكل فائز.

وأضاف الدكتور اليامي، أن البوابة ستتمكن كافة الجهات الحكومية، والأهلية، والأفراد من المشاركة وصولاً لتطبيق المعرفة من أجل تعزيز الحلول العلمية المبتكرة في جوانب الانتماء الوطني، والرقمنة والذكاء الاصطناعي والرقمنة في مجال خدمات الحج والعمرة، وتطوير النظم في مجال الأمن السيبراني، والتعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد إضافة إلى النظم الرقمية في المحافظة على البيئة.

وتسهم البوابة في تحقيق مجموعة من المؤشرات ضمن استراتيجية إمارة منطقة مكة المكرمة الموافقة لرؤية المملكة 2030، عبر تسخير البحث العلمي، والابتكار لتطوير العمل بقطاعات المنطقة وحل التحديات عبر تحفيز الأبحاث العلمية، وإنتاج المعرفة وتسخيره للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة عن طريق مشاركة المتخصصين بالجامعات والمراكم البحوثية عبر هذه البوابة الرقمية.

المملكة: سلامـة البعثـات الدبلومـاسـية والقـنـصـلـية ضـمن قـمة الأولـويـات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 ربيع أول 1442هـ - 12 أكتوبر 2020م

<http://www.alriyadh.com/1852888>

أكـدت المـملـكة العـربـية السـعـودـية أنها تـضع سـلامـة الـبعثـات الدـبـلـوـمـاسـية والـقـنـصـلـية ضـمن قـمة أولـويـاتـها، حيث إن تـبـادـل المـبعـوثـين الدـبـلـوـمـاسـيين يـعد أحد أـقـدـم صـور الـعـلـاقـات الدـولـيـة، مـشـيرـة إلى أن اـتـخـاذ تـدـابـير فـعـالـة لـتـعـزـيز حـمـاـيـة وأـمـن وـسـلـامـة الـبعثـات الدـبـلـوـمـاسـية والـقـنـصـلـية والـمـمـثـلـين الدـبـلـوـمـاسـيين والـقـنـصـلـيين يـعـد أـدـاـة مـهـمـة لـتـحـريـك المسـؤـلـيـة الدـولـيـة المـبـنـيـة عـلـى

اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات الفضائية في عام 1963 ذات الصلة بمقارن البعثات، ولاتفاقية النظر إلى أن ذلك يسهم في ضمان حقوق الأفراد في المجتمع الدولي سواء الممثلين الدبلوماسيين للدول أو الممثلين ذوي المركز الدبلوماسي لدى المنظمات الحكومية الدولية العاملة على الصعيد الدولي. جاء ذلك في كلمة المملكة أمام اللجنة السادسة في الجمعية العامة للأمم المتحدة للدورة الخامسة والسبعين، خلال اجتماعها المنعقد افتراضياً تحت البند (84) النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، والتي ألقتها رئيسة اللجنة السادسة في وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة نداء أبو علي.

وشددت نداء أبو علي، على أن المملكة العربية السعودية أخذت بزمام المبادرة من أجل الالتزام بالأحكام المقررة في اتخاذ التدابير الفعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين فيها سواء في العاصمة أو المدن الأخرى، مؤكدة أن المملكة تتبع إجراءات متشددة بما في ذلك تخصيص لجنة دائمة لحماية الدبلوماسيين داخل وزارة الداخلية مضطلاعة بمهام تأمين الموقع والمنشآت الدبلوماسية لضمان أمن وسلامة الممثلين الدبلوماسيين في المملكة. وقالت: إن المملكة تعد من الدول الملزمة باحترام القواعد internationale التي أصبحت فيما بعد من القواعد المكتوبة التي صاغتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في عدد من الاتفاقيات الدولية، وإنه لمن المؤسف تقاعس بعض الدول عن توفير الحماية اللازمة لمقارن البعثات الدبلوماسية والقنصلية، ولا يزال عالقاً في الذاكرة ما تعرضت له مقارن بعثة دبلوماسية وأخرى قنصلية للمملكة من انتهاك لسلامتها وأمنها بما يشكل انتهاكاً صريحاً للمعاهدات والقوانين الدولية ذات الصلة بأمن وحماية وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

وأضافت نداء أبو علي: ومن هذا المنطلق فإن بلادي حريص على ضرورة العمل على تحسين وتطوير التدابير الفعالة ودعوة الدول إلى اتخاذ إجراءات فعالة وفورية لدرء مثل هذه الانتهاكات والعمل على الحيلولة دون ارتكاب أي أعمال عنف ومن أجل تأمين استقلال عمل الموظفين الدبلوماسيين واحترام سيادة الدولة المعتمدة، وكذلك اتخاذ الإجراءات الضرورية ضد مرتکب مثل هذه الجرائم وتوضيح التدابير المتخذة لمنع تكرار هذه الانتهاكات.



بلاغ تزوير ورشوة لـ «مكافحة الفساد» خلال عام 1656 العقوبة تصل للسجن 10 سنوات والغرامة مليون ريال

المصدر: جريدة المدينة الخميس 25 ربيع أول 1442هـ - 12 نوفمبر 2020م

<https://www.al-madina.com/article/707636>

سعید الزهرانی - الطائف

A A

تلقى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نراها» خلال العام الميلادي المنصرم 1656 بلاغاً عن جرائم «التزوير» و«الرشوة» عبر وسائل البلاغات المختلفة، وبإشرافها الهيئة أولاً بأول وتم اتخاذ ما يلزم حيالها في إطار العمل على محاربة هذه الظواهر السلبية التي تعد من الجرائم الكبيرة وفقاً لأنظمة وتعليمات باعتبار أنها تؤدي إلى تغيير الحقائق وقلب الأمور، والتاثير على سير العمل في مختلف الجهات.. وتصدرت بلاغات التزوير بـ 1161 فيما كانت بلاغات الرشوة 495 بلاغاً.

وحدد نظام مكافحة الرشوة العقوبات على من عرض رشوة أو وعد بها ولم تقبل منه، وتشمل السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المتورطون في جرائم الرشوة

- كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل مشروعًا، يعد مرتشياً ويعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على

مليون ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، ولا يؤثر في قيام الجريمة اتجاه قصد الموظف إلى عدم القيام بالعمل الذي وعد به - كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ولو كان هذا الامتناع مشروعًا، يعد مرتضياً ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها نظاماً ولا يؤثر في قيام الجريمة اتجاه قصد الموظف إلى عدم القيام بما وعد به.

-كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للإخلال بواجبات وظيفته أو لمكافأته على ما وقع منه ولو كان ذلك بدون اتفاق سابق، يعد مرتباً ويُعاقب بالعقوبة المنصوص عليها نظاماً.

كل موظف عام أخل بواجبات وظيفته بأن قام بعمل أو امتنع عن عمل من أعمال تلك الوظيفة نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة، يعد في حكم المرتاشي ويعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

-كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدها أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزاعم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على عمل أو أمر أو قرار أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو على وظيفة أو خدمة أو مزية من أي نوع، بعد مرتبها ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها نظاماً.

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدها أو عطية بسبب وظيفته لمتابعة معاملة في جهة حكومية ولم تتطبق عليه النصوص الأخرى في هذا النظام، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على خمسين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوتين، ويعاقب بالعقوبة نفسها من أطعى أو عرض العطية أو وعد بها للغرض المشار إليه وكذلك الوسيط في أية حالة من هذه الحالات.

يترتب على الحكم بإدانة موظف عام أو من في حكمه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام العزل من الوظيفة العامة وحرمانه من تولي الوظائف العامة أو القيام بالأعمال التي يعده القائمون بها في حكم الموظفين العاملين، وفقاً للنظام.



مساعد رئيس الشورى: المملكة اختصرت مراحل عديدة في

مسيرة التمكين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 25 ربيع أول 1442هـ - 12 نوفمبر 2020م

<https://www.al-madina.com/article/707622>

المدينة - الرياض

A A

أكمل مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور حنان بنت عبدالرحيم الأحمد حرص مجلس الشورى على تعزيز دوره وأدائه بما يواكب توجهات خادم الحرمين الشريفين، ويلامس احتياجات الوطن والمواطن، وبما يدعم مسيرة النماء والحراف الдорوب الذي تشهده المملكة في ظل الخطط الطموحة التي يرسم إطارها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظه الله-.

وشهدت ما توليه القيادة -أيدها الله- من اهتمام ودعم للمرأة بهدف تعزيز مشاركتها في مختلف مناحي الحياة العامة وموقع صنع القرار؛ لافتةً النظر إلى أن المملكة اختصرت مراحل عديدة في مسيرة تمكين المرأة، بفضل الله ثم بفضل سياسة الدولة التي ضمنت إعداد المرأة لمختلف الأدوار والمهام من خلال التعليم والتربية والابتعاث، ومعالجة النصوص والتعديلات التشريعية التي أسهمت في توسيع نطاق مشاركتها في الحياة العامة، وتحقيق طموحاتها ومشاركتها في مسيرة البناء والنماء.

وقالت مساعد رئيس المجلس: «إن السنوات الأخيرة شهدت حراكاً كبيراً في مجلس الشورى انتلاعاً من دوره التشريعي، حيث عمل المجلس على مراجعة وصياغة العديد من الأنظمة والنصوص التشريعية الداعمة لأهداف ومبادرات رؤية المملكة 2030، إضافة إلى دوره الرقابي من خلال مراجعة تقارير الجهات التنفيذية وإصدار العديد من القرارات الهدافة لتعزيز دور هذه الأجهزة وتنمية أدائها».

وأكملت الدكتورة الأحمدية أن المسئولية المناطة بمجلس الشورى في هذه المرحلة المهمة من مراحل التطور والبناء تتطلب منها جميعاً مساعدة الجهود لدعم الحراك الكبير والمتسارع الذي تشهده بلادنا الغالية على مختلف الأصعدة وفي مختلف الميادين؛ وبخاصة ما تمخض عن رؤية المملكة 2030 من مبادرات وبرامج ثقافية واجتماعية واقتصادية كبيرة.

وأشارت إلى أن ما حققه المرأة من إنجازات وإنجازات في خدمة مختلف القضايا الوطنية يستحق الإشادة والاعتزاز، فمنذ قرار دخولها للمجلس في دورته السادسة، تمكنت المرأة من وضع بصمتها في جميع أعماله، وثبتت روحاً جديدة في أروقتها ولجانها، وصنعت حراكاً مختلفاً داخل المجلس وخارجها، مشيدت بذلك النخبة الأولى من النساء الأوائل اللاتي عملن بجد وإخلاص، معربةً عن تقديرها لجهودهن وإنجازاتهن التي أكدت استحقاق المرأة لهذه الثقة والتوكيل.

واختتمت مساعد رئيس مجلس الشورى تصريحها مؤكدة أن نجاح المملكة في رئاستها لأعمال قمة مجموعة العشرين لهذا العام، التي تضم أقوى دول العالم اقتصادياً وسياسياً، يبرهن ما وصلت إليه المملكة من دور ريادي فاعل على كافة المستويات، وقالت: «إن الأزمات توفر فرص وإن المملكة بقوتها وثقلها استطاعت أن تحول أزمة كورونا في سياق إدارتها قمة مجموعة العشرين إلى فرص وإنجازات ملهمة بفضل توجيهات خادم الحرمين الشريفين ومتابعة سمو ولـي العهد الأمين -حفظهما الله».



السعوديات يتربمن مفاجآت أكبر من "الشورى" لتعزيز التمكين

إنجازات الدورة السابعة رفعت طموحاتهن في الثامنة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 25 ربيع أول 1442هـ - 12 نوفمبر 2020م
<https://www.al-madina.com/article/707621>

المدينة - جدة

A A

تترقب السعوديات بمختلف مستوياتهن التعليمية والثقافية إنجازات أكبر من مجلس الشورى في مجال «تمكين المرأة» مع بدء الدورة الثامنة للمجلس التي انطلقت أمس «الأربعاء» على خلفية الإنجازات العديدة التي تحقق للمرأة السعودية خلال الدورة السابقة للمجلس والتي شهدت 28 قراراً وطالبة من الشورى لتمكين المرأة من بينها على سبيل المثال لا حصراً مطالبة وزارة الخدمة المدنية فتح مجالات مناسبة للعمل في الأجهزة الحكومية وحصر المشكلات المتعلقة بتوظيف المرأة وتوفير مقومات بيئة العمل الآمنة للمرأة في القطاع الخاص وتشجيع النساء على الاستثمار في المدن الصناعية وفتح أقسام تنسائية مستقلة في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، بالإضافة إلى تعين المتخصصات المؤهلات للفتيات بها، وتخصيص عدد من الوظائف النسائية كاتبات عدل.

ويعزز طموح المرأة السعودية في الدورة الجديدة إيلاء حكومة خادم الحرمين الشريفين اهتماماً بالغاً بالمرأة وحرصها على تعزيز مكانتها في المجالات كافة، واتخاذ التدابير التي تكفل لها حماية حقوقها والمشاركة الفعالة في التنمية على مختلف الصعد وكافة المستويات ويؤكد ذلك الاهتمام ترؤس المملكة هذا العام لجنة المرأة بجامعة الدول العربية، وتمثل الدول العربية في لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة العربية وتمكينها في مختلف مجالات الحياة.

إصلاحات منهجية

وشهدت المملكة إصلاحات منهجية من أجل تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل وتوليه المناصب القيادية، حيث حظيت بالدعم لتؤدي دورها المناطق بها ومنحت الصالحيات الالزمة للنهوض بمسؤولياتها تجاه الوطن نظراً لما تمتلكه من قدرات كبيرة عملية وعلمية إدراكاً من قادة هذه البلاد بأهمية دور المرأة في المجتمع.

ولمواكبة مسيرة الإصلاح والتغيير في المجتمع السعودي، بدأت مسيرة انضمام المرأة إلى مجلس الشورى بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - بإشراك المرأة في المجلس ابتداءً من دورته السادسة عام 1434 هـ/2011 م خلال افتتاحه أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة للمجلس لتشارك في صنع القرار الوطني.

20% من المقاعد للنساء

وبموجب الأمر الملكي عدلت المادة الثالثة من نظام مجلس الشورى لتصبح كالتالي: «يتكون مجلس الشورى من رئيس و 150 عضواً، يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص، على أن لا يقل تمثيل المرأة فيه عن (20%) من عدد الأعضاء، وتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم، وجميع شؤونهم بأمر ملكي»، ليصبح هذا الأمر الملكي نواة للعمل النسائي البرلماني، وليعزز الأدوار التشريعية والرقابية لمجلس الشورى وتخدم قضايا المرأة والمجتمع في كل المجالات والقطاعات.

وجاءت مشاركة المرأة في مجلس الشورى تعزيزاً لمكانتها في المجتمع وتطويراً لمهاراتها، بالإضافة إلى تعزيز وتوظيف جزء من طاقات المجتمع في سبيل تحقيق التنمية الشاملة في الدولة.

عهد الملك سلمان.. حراك لا يهدأ في ملف التمكين

وشهد العهد الراهن لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - حراك لا يهدأ في ملف تمكين المرأة ومشاركتها فللاهتمام بالمرأة بات أولوية في سياسة حكومة المملكة وهذا ما أكد -أيده الله- في كلمته السنوية بمجلس الشورى: «سنواصل جهودنا في تمكين المرأة السعودية ورفع نسب مشاركتها في القطاعين العام والخاص، ونشير بكثير من الاعتزاز لارتفاع نسبة مشاركة المرأة من 19.4% بنهاية عام 2017 إلى 23.2% بنهاية النصف الثاني من عام 2019.

وانطلق مجلس الشورى من خلال دوره التشريعي والرقيبي إلى دعم المرأة وتمكينها من خوض معرك التنمية من خلال ما أقره من قرارات وأنظمة تخدم المجتمع السعودي والمرأة بشكل خاص بوصفها مكوناً رئيساً في المجتمع، حيث درس المجلس في دورته السابعة عدداً من الموضوعات ذات الصلة المباشرة بالمرأة ومنها التي تتناولها في قراراته الخاصة بالتقارير السنوية للأجهزة الحكومية أو مقررات قدمها أعضاؤه استناداً للمادة 23 من نظام المجلس أو في مجال الأنظمة واللوائح أو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وشاركت المرأة بفاعلية في أعمال مجلس الشورى ولجانه ومشاركته الداخلية والخارجية وأثبتت وجودها وحضورها

على مختلف الصعد، مما مكّنها من تبوء مراكز قيادية في العمل الشوري والبرلماني حيث رشحت عدد من عضوات المجلس لرئاسة بعض لجان مجلس الشورى المتخصصة أو نائبة لرئيس.

امرأة مساعدةً لرئيس مجلس الشورى

جاء الأمر الملكي الذي صدر مؤخراً بتعيين الدكتورة حنان بنت عبدالرحيم الأحمدي مساعدةً لرئيس مجلس الشورى تقييراً من القيادة للدور المتنامي والمهم للمرأة السعودية في مجلس الشورى وفي مختلف قطاعات الدولة وتحقيقاً لأهداف رؤية المملكة 2030 كون المرأة أحد الأركان المهمة في المجتمع وبناء مستقبل الوطن.

وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية عزز مجلس الشورى حضور عضوات المجلس الفاعل في المحافل البرلمانية والدبلوماسية وتتمثل المملكة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات البرلمانية السنوية التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي وحازت بعض عضوات الشورى على عضوية اللجان البرلمانية مثل لجنة شؤون الأمم المتحدة، ولجنة التجارة والتنمية المستدامة بالاتحاد البرلماني الدولي.

كما انتخب البرلمان العربي في جلساته التي عقدها مؤخراً في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، عضو مجلس الشورى الدكتورة مستورة بنت عبيد الشمربي رئيساً لجنة الدائمة للشؤون الاجتماعية والتربية والثقافة والمرأة والشباب في البرلمان.

28قراراً ومطالبة من الشورى لتمكين المرأة

• مطالبة وزارة الخدمة المدنية فتح مجالات مناسبة للعمل في الأجهزة الحكومية

• حصر المشكلات المتعلقة بتوظيف المرأة

• توفير مقومات بيئة العمل الآمنة للمرأة في القطاع الخاص

• تشجيع النساء على الاستثمار في المدن الصناعية

• فتح أقسام نسائية مستقلة في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء

• تعيين المتخصصات المؤهلات الافتية بها

• تخصيص عدد من الوظائف النسائية كاتبات عدل

• تعيين النساء مستشارات اجتماعيات بمراكز الإصلاح

• تولى وظائف قيادية في هيئة حقوق الإنسان

• إعداد لائحة لحقوق المطلقة تحفظ حقوقها وحقوق أطفالها

• تنفيذ برامج تثقيفية ل النوعية النساء بحقوقهن الشرعية والقانونية

• إنشاء مجلس أعلى لشؤون الأسرة

• حصول المرأة على بطاقة أحوال مدنية

• إشراك المرأة كناخبة في المجالس البلدية

*الاهتمام بالمرأة المعيلة لأسرتها وذلك بزيادة مخصصها من الضمان الاجتماعي

• مساواة المواطن بالمواطن في جميع شروط الحصول على القرض

• توفير المساكن للأرامل والأيتام والمطلقات بدون عائل

• تنفيذ برامج لحماية المرأة من العنف والطلاق

• تخصيص مقاعد دراسية في الجامعات والكليات والمعاهد

• وظائف لأبناء المطلقات والأرامل وذوي الإعاقة من المستفيدن من الضمان الاجتماعي

• رفع الطاقة الاستيعابية لقبول المتقدمات في معاهد وكليات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتكنولوجيا

• التوسيع في افتتاح تخصصات وبرامج مهنية تتواافق مع طبيعة المرأة

• تفعيل الرياضة النسائية

• وضع سياسة وطنية لصحة المرأة

• مساواة سن التقاعد بين النساء والرجال

• إجازة وضع بكمال الراتب مدتها (70) يوماً

• إصدار التنظيم الموحد لبيئة العمل في منشآت القطاع الخاص

• وضع ضوابط تشغيل العاملين والعاملات في كافة الأنشطة.

«الإغلاق» ذوب الخلافات الزوجية وخفض حالات الطلاق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 25 ربيع أول 1442 هـ - 12 نوفمبر 2020 م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2047999>

على رغم مرارة فقد الأعزاء، وتسريرع مئات الآلاف من وظائفهم؛ لم يكن وباء فايروس كورونا الجديد ثقيلاً على نحو 20% من أرباب الأسر في بريطانيا، الذين قالوا إن تدابير الإغلاق، وإرشادات العمل من المنزل جعلتهم يتوقفون مع زوجاتهم على تسوية خلافاتهم، التي رأوا أنها لو لا الإغلاق كانت ستنتهي حتماً بالطلاق. لكن 9% من الأزواج قالوا، بحسب نتائج استطلاع أجرته «مؤسسة الزواج» في بريطانيا، إن الإغلاق الناجم عن سرعة نقشى فايروس كوفيد 19 أدى إلى تفاقم خلافاتهم مع زوجاتهم. وقالت المؤسسة التي تكرس جهودها للأعمال الخيرية، إنها استطلعت آراء 2559 زوجاً، بالتعاون مع جامعة إيسكس. وأضافت. بحسب صحيفة «ديلي ميل»، أمس. أن عدد الأزواج الذين تحسنت علاقاتهم بزوجاتهم خلال الأزمة الصحية تضاعف عما كان عليه خلال الفترة 2017 - 2019. كما أن عدد من كانوا يدرسون الطلاق من زوجاتهم خلال تلك الفترة هبط بنحو ثلثين خلال الفترة نفسها. وقال رئيس إدارة الأبحاث بالمؤسسة هاري بنسون، إن هذه الدراسة تندد الادعاء بأن تدابير الإغلاق أدت إلى زيادة كبيرة في حالات الطلاق. وذكر أن عدد المتزوجين في المملكة المتحدة يبلغ 12.8 مليون نسمة. وزاد أن تحليل الأرقام الناجمة عن الاستطلاع يؤكّد أن نصف عدد المتزوجين زاد تقديرهم لشركاء حياتهم أثناء فترة الإغلاق. وأوضح أن الإحصاء الرسمي لعدد حالات الطلاق يؤكّد تضليلها خلال الإغلاق. غير أنه كشف أيضاً أن 22% من الأمهات اللاتي يعيشن مع أشخاص خارج رباط الزوجية توترت علاقاتهن مع شركائهن في أتون الأزمة الوبائية، في مقابل 7% فقط من الأمهات المتزوجات. وعوا بنسون ازدياد التوترات في العلاقات الزوجية إلى تفاقم الفاق حيال غموض المستقبل، والخوف على الاستقرار الوظيفي، وانحسار القدرة المالية، وعدم القدرة على مغادرة المنزل للقاء الأصحاب. وأضاف أن كثيراً من الأزواج أتاح لهم الإغلاق فرصة البقاء أطول وقت ممكن مع زوجاتهم وأطفالهم، ما أدى إلى تذويب الخلافات السابقة.

«الإغلاق» ذوب الخلافات الزوجية وخفض حالات الطلاق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 25 ربيع أول 1442 هـ - 12 نوفمبر 2020 م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2047999>

افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أمس (الأربعاء)، عبر الاتصال المرئي، أعمال السنة الأولى من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، بحضورولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز.

وتشرف رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، وأعضاء وعضوات المجلس بأداء القسم، وذلك عقب صدور الأمر الملكي الكريم بتعيينهم في المجلس في دورته الثامنة، قائلين:

«أقسم بالله العظيم، أن أكون مخلصاً لديني ثم لمليكي وبلادي، وألا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل.».

وقال خادم الحرمين الشريفين: يسرنا افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، سائرين المولى أن

تكون أعمالنا خالصة لوجهه، وأن يعيننا لخدمة الوطن والمواطن، وأقدر لمجلسكم الموقر أعمالكم الجليلة. وأضاف الملك سلمان خلال خطابه السنوي: منذ أن وحد جلاله الملك عبدالعزيز - رحمه الله - المملكة العربية السعودية وهي تأخذ بمبادرات الشورى، مما أسهم في تعزيز مسيرتها التنموية الشاملة لتحقيق ما تصبو إليه من أمن ورخاء وازدهار. وإننا نفخر بما شرفنا الله به من خدمة الحرمين الشريفين، وتوفير كل سبل الراحة لضيوف الرحمن من حجاج ومعتمرين، وقد حرصنا على إقامة الركن الخامس من أركان الإسلام رغم الظرف الاستثنائي المتمثل بجائحة كورونا التي أصابت العالم، ودفعنا المزيد من الاحتياطات السلامة والوقاية، فاقتصر الحج على عدد محدود من مواطنين ومتقىين، لضمان صحة الحجاج.

وبين الملك سلمان: لقد أثمرت جهود بلادكم في التصدي المبكر للحد من آثار الجائحة، وهو ما ساهم في تدني انتشار العدوى وانخفاض أعداد الحالات الحرجة والله الحمد.

وأردف: أكرر شكري لإخواني وأخواتي وبناتي المواطنين والمقيمين، على تفهمهم وتعاونهم في اتباع التعليمات وتنفيذ الإجراءات، كماأشكر أجهزة الدولة كافة، على جهودهم في مواجهة الجائحة، وإنني لأشكر من هذا المقام أبنائي الجنود البطلين في الحد الجنوبي، وأدعو لهم بالثبات، ولشهادتنا بالجلة.

وأشار خادم الحرمين إلى أنه في سبيل تخفيف الآثار الاقتصادية لتفشي فايروس كورونا المستجد، سارت بلادكم لتقديم مبادرات حكومية للقطاع الخاص، وخصوصاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، شملت أكثر من 218 مليار ريال، إضافةً لدعم القطاع الصحي بمبلغ 47 مليار ريال.

وأوضح: لقد سعينا من خلال إدارة الجائحة إلى استمرار الأعمال وموازنة الأثر الاقتصادي والصحي والاجتماعي، وسنواصل التقييم المستمر، حتى انتهاء الجائحة بإذن الله. وفي تأكيد لريادة بلادكم، دعت المملكة العربية السعودية، التي ترأس الدورة الحالية لمجموعة العشرين، في ظرف جائحة فايروس كورونا المستجد، وبغية مواجهة عالمية تخف آثار الجائحة، لعقد قمة استثنائية افتراضية، جرت في مارس الماضي، وتنطليع من قمة مجموعة العشرين، التي ستعقد بحلول الله هذا الشهر إلى تعزيز التنمية، وتحفيز التعاون عالمياً، لصناعة مستقبل مزدهر للإنسان. وإضافة إلى ذلك، فقد حرصت المملكة العربية السعودية منذ تأسيس منظمة أوبك على استقرار أسواق البترول العالمية، وليس أولى على ذلك من الدور المحوري الذي قامته به في تأسيس واستمرار اتفاق مجموعة أوبك +، وذلك نتيجة مبادرات المملكة الرامية إلى تسريع استقرار الأسواق واستدامتها.

كما عملت المملكة، ولا تزال تعمل، لضمان استقرار إمدادات البترول للعالم بما يخدم المنتجين والمستهلكين على حد سواء، على الرغم من الظروف الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم بسبب جائحة كورونا وانعكاساتها على أسواق البترول العالمية.

وأكد خادم الحرمين الشريفين أن رؤية المملكة 2030 هي خارطة الطريق لمستقبل أفضل لكل من يعيش في هذا الوطن الطموح، فقد أسهمت الرؤية خلال مرحلة البناء والتأسيس في تحقيق مجموعة من الإنجازات على عدة أصعدة، أبرزها تحسين الخدمات الحكومية، ورفع نسبة التملك في قطاع الإسكان، وتطوير قطاعات الترفيه والرياضة والسياحة، واستقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تمكين المرأة وتفعيل دورها في المجتمع وسوق العمل، ونستعد حالياً لمرحلة دفع عجلة الإنجاز التي تتسم بتمكين المواطن، وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر، وزيادة فاعلية التنفيذ. ويسرنا أن المملكة اليوم أصبحت الدولة الأكثر تقدماً وإصلاحاً من بين 190 دولة، وفقاً للبنك الدولي، وأن المملكة حققت المرتبة الأولى خليجياً والثانية عربياً، في تقرير البنك الدولي: «المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020». وقال الملك سلمان: أيها الإخوة والأخوات، إن المملكة تؤكد خطورة المشروع الإقليمي للنظام الإيراني، وترفض تدخله في شؤون الدول الداخلية، ودعمه الإرهاب والتطرف وتأجيج الطائفية، وتدعم المجتمع الدولي لاتخاذ موقف حازم تجاه إيران، يضمن منهاها من الحصول علىأسلحة دمار شامل وتطوير برنامج الصواريخ الباليستية وتهديد السلم والأمن. ونستذكر انتهاك مليشيا الحوثي الإلهامية المدعومة إيرانياً، القوانين الدولية، بإطلاق طائرات مفخخة من دون طيار، وصواريخ باليستية تجاه المدنيين بالمملكة، مؤكدين دعم الشعب اليمني الشقيق لاستعادة سيادته واستقلاله، بواسطة سلطته الشرعية.

وتوكل المملكة استمرار وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، كما أنها نساند الجهود الرامية لإحلال السلام في الشرق الأوسط بالفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للوصول إلى اتفاق عادل دائم. كما نقف مع العراق وشعبه الشقيق، ونساند جهود حكومته في سبيل استقراره ونمائه وحفظه على مكانته في محيطه العربي، وتعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين والتعاون في مختلف المجالات من خلال مجلس التنسيق السعودي - العراقي.

ونؤيد الحل السلمي بسوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 ومسار جنيف 1، مؤكدين وجوب خروج المليشيات

والمرتزقة منها والحفاظ على وحدة التراب السوري.
وأضاف: كما أثنا نتابع باهتمام تطورات الأوضاع في ليبيا، مجددين ترحيب المملكة بتوقيع اللجان العسكرية الليبية المشتركة الاتفاق الدائم على وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة، متطلعين إلى أن يمهد الاتفاق الطريق لإنجاح التفاهمات الخاصة بالمسارين السياسي والاقتصادي، بما يسهم في تدشين عهد جديد يحقق الأمن والسلام والسيادة والاستقرار الليبي وشعبها الشقيق، داعين إلى وقف التدخل الخارجي في الشأن الليبي. وبوصف المملكة رئيساً لمجموعة أصدقاء السودان، فإنها تشدد على أهمية دعم السودان حالياً، وتؤكد الدعم السياسي الكامل لمحادثات جوبا للسلام.



المملكة تؤكد ضرورة إيجاد إطار قانوني مشترك وقواعد موحدة لتبسيير العمل الإنساني

من منطلق التضامن والتعاون الدولي المرتبط بحقوق الإنسان بما لا يتعارض مع سيادة الدول

المصدر: جريدة سبق الخميس 25 ربيع أول 1442هـ - 12 نوفمبر 2020م

<https://sabq.org/S3trR5>

"وكالة الأنباء السعودية (واس - [الرياض](#))

أكدت المملكة العربية السعودية، ضرورة إيجاد إطار قانوني مشترك ومجموعة قواعد موحدة؛ من أجل تيسير العمل الإنساني الذي تقوم به المؤسسات العالمية المعنية بهذا الشأن، من منطلق التضامن وتعزيز التعاون الدولي المرتبط بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما لا يتعارض مع سيادة الدول وتشريعاتها الوطنية.

جاء ذلك في كلمة المملكة اليوم، أمام اللجنة السادسة في الجمعية العامة للأمم المتحدة للدورة الخامسة والسبعين، خلال اجتماعها المنعقد تحت البند (89) حماية الأشخاص وقت الكوارث، والتي ألقها رئيسة اللجنة السادسة في وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة نداء أبو علي.

وأوضحت "أبو علي"، أن مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث تعد مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي الإنساني؛ مشيرة إلى أن جائحة كوفيد-19 تعد كارثة عالمية حقيقة أثبتت ضرورة حث الدول على إدراك الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي يسهم في التعامل الفعال نحو حماية الأشخاص وقت الكوارث والاستجابة السريعة للكوارث، مع ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة قبل وقوعها.

وقالت نداء أبو علي: إن المملكة من الدول التي حرمت على تنفيذ إجراءات قوية وتدابير فورية واستثنائية في مجال مكافحة الجائحة على الصعيد المحلي والدولي.

وأضافت: على الصعيد الدولي فقد دعت المملكة لعقد قمة استثنائية لمجموعة العشرين، عقدت في 26 مارس لهذا العام، من أجل استخلاص تنسق دولي لمكافحة الوباء العالمي وحماية الاقتصاد العالمي، وعلى وجه الخصوص تقييم الدعم الضروري للدول النامية، سواء المالي أو من خلال إجراءات تتضمن بناء القدرات في هذه الدول؛ حيث قام قادة دول المجموعة العشرين بضم ما تجاوز 11 تريليون دولار أمريكي لدعم وحماية الاقتصاد الدولي من آثار نقشى جائحة كورونا.

وأفادت بأن المملكة قد تقدمت بقرار في الجمعية العامة يدعو إلى توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-19.

وأعربت عن تأييد المملكة للدور الفعال والأساسي لمنظومة الأمم المتحدة؛ باعتبارها الجهة التي تستطيع أن توحد الإجراءات العالمية للحد من انتشار الجائحة، مفيدة بأن كل الجهود العالمية مرتكزة على مبادئ تضافر الجهود والتضامن والتعاون من أجل مكافحة الكوارث العالمية.

وأشارت إلى أن الأحكام والمبادئ والمفاهيم التي أثرت في الصكوك والوثائق الدولية المتعلقة بالحد من الكوارث، تعكس مدى الاهتمام الدولي في هذا المجال، مثل إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من 2015 إلى 2030.

وتابع القول: إن بلادي مهتمة بدورها الإنساني تجاه المجتمع الدولي، ويتمثل أبرز مثال على ذلك من خلال دور مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية منذ إنشائه في عام 2015؛ حيث يعتمد على ثوابت تتعلق من أهداف إنسانية سامية مرتكزة على تقديم المساعدات للمحتاجين وإغاثة المنكوبين في العالم؛ مؤكدة أن ذلك يتم بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الربحية الدولية والمحليّة ذات الموثوقية العالمية في الدول المستفيدة.



التطوع وبنك الوقت السعودي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 25 ربيع أول 1442هـ - 12 نوفمبر 2020م

<https://www.al-madina.com/article/707593>

عبدالله الجميلي

*لقد أصبح (التطوع) سمة للمجتمعات الحيوية، لدوره في تفعيل الطاقات البشرية، وإثراء الوطن بمنجزات أبنائه، حيث يُنمّي قدرات وإمكانات ومهارات المتطوع، وتقاعده مع غيره، وفي الجانب المجتمعي للتطوع فوائد عديدة منها التأكيد على مبادئ التكافل والتعاون ومساعدة المحتاجين، ودعم مختلف القطاعات، لاسيما الخيرية.

*ولأهمية العمل التطوعي كان عنواناً يارزاً في رؤية المملكة 2030؛ إذ وضعت الخطط والاستراتيجيات لدعمه، والتشجيع على ممارسته، وله أطلق منصة إلكترونية خاصة، وكل ذلك من أجل الهدف الحلم في هذا الميدان، وهو أن يصل عدد المتطوعين إلى (المليون) في شتى المجالات.

*وفي هذا الإطار وخلال السنوات الماضية، وفي بعض الأحداث العابرة التي مرت بنا كأزمات الأمطار والسيول، وعند الحاجة في بعض المواسم كالحج أظهر الشباب السعودي من الجنسين حُبًا واهتمامًا بالأعمال الطوعية، فكانوا مُبادرين ومبدعين.

*وتعزِّزاً لثقافة التطوع واستثمار أوقات الفراغ لدى شبابنا، التي يُهدر معظمها في متابعة ومطاردة مواقع وبرامج التواصل الاجتماعي؛ أكَرَّ دعوتي لإنشاء (بنك الوقت السعودي)؛ الذي من خلال أرصدته يستطيع «كل مواطن أو مواطنة» أن يتبرع بساعات من يومه في تقديم خبراته حسب تخصصه وخبراته للمحتاجين لها، ولمساندة القطاعات الحكومية والخيرية.

*ومن أجل تحفيز المتطوعين أرى أهمية رصد ساعات تطوعهم، على أن تسجل لهم نقاط يُحسبُ وزنها بآلية معينة، لتكون عوناً لهم عند التحاقهم بالجامعات أو الوظائف، أو حتى ميزة يؤخذ بها في نقاط نقل المعلمين والمعلمات (مثلاً)، كما يمكن لتلك النقاط أن ترفع من قيمة المعاش التقاعدي، وأن يكون لها خصومات في رسوم الخدمات الحكومية، وتسهيلات لدى مؤسسات القطاع الخاص.

*أخيراً أجزم أن (بنك الوقت السعودي) بمثيل تلك البرامج سيخدم المجتمع، وسيغرس في نفوس أفراده فضيلة المسؤولية الاجتماعية، لتحول تلك الممارسات بعد ذلك إلى عادات تفرضها الأخلاقيات الطيبة لمجتمعنا الإنساني بطبعه، فهو فقط يحتاج للتحفيز والتشجيع والبرامج والأفكار العصرية المبتكرة .

خارطة الطريق

المصدر: جريدة الرياض الخميس 25 ربيع أول 1442هـ - 12 نوفمبر 2020م

<http://www.alriyadh.com/1852880>

كلمة الرياض

حرص الملك عبدالعزيز رحمه الله- منذ تأسيس المملكة، على أن يكون مبدأ الشورى، قاعدة أساسية لإدارة شؤون الوطن ومناقشة أموره، واستحداث أي أنظمة أو قرارات ترتبط بتطوير أداء أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتنس حياة المواطن، والاستماع إلى همومنه وآرائه ومقتراحاته، إضافة إلى كل ما يتعلق بتطوير الأنظمة وتحديثها اعتماداً على الآية الكريمة «وأمرهم شوري بينهم».

ولذلك جاء حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- على إلقاء الخطاب أمام مجلس الشورى، خلال تدشين أعمال السنة الأولى من الدورة الثامنة، تأكيداً على الاهتمام الكبير الذي توليه قيادة المملكة للمجلس ودوره المحوري في رسم سياسات البلاد، حيث قدم الخطاب رؤية شاملة لجميع القضايا وال المجالات التي تهم الوطن والمواطن، وتعكس على مسيرة التنمية الشاملة التي تعمل عليها حكومتنا الرشيدة، وتسعى إلى تحقيقها في كافة الجوانب لتلبية احتياجات المواطنين وتحقق تطلعاتهم.

الخطاب الملكي تميز بالشفافية والوضوح فيتناوله لجميع التحديات المحلية والإقليمية والدولية، والأهداف التي تطمح الدولة في الوصول إليها، وشرح موافق المملكة حيال الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية، وتأكيده -حفظه الله- على استمرار نهج المملكة في مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتعزيز جهود التنمية.

مجلس الشورى شريك في صناعة القرار، ومناقشة الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات ودراسة سياسات وخطط الدولة العامة، وخادم الحرمين حريص على قيام المجلس بدوره الكامل، بحيث تتعاون جميع سلطات الدولة أثناء مناقشة الموضوعات، وإصدار القرارات الداعمة لمسيرة التنمية في المملكة، والتي تهم الوطن والمواطن، وتساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة من جميع أجهزة الدولة.

المملكة مستمرة في استكمال تطوير أنظمتها النافذة وتحديثها بما يسيرة المستجدات ومتغيرات العصر، وتطوير اقتصادها، معتمدة بعد الله على سواعد أبنائها، وقد أثبتت رؤية المملكة 2030، والأرقام التي كشفها الاقتصاد السعودي مؤخراً، متانة اقتصاد المملكة ومرؤنته وقدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وبرهنت على فاعلية الإصلاحات الهيكلية والسياسات المالية والاقتصادية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته وتنويعه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وهذا بدوره أدى إلى تفوق الاقتصاد السعودي، من حيث الأداء مقارنة بأكبر عشرة اقتصادات في العالم خلال الربع الثاني من 2020، وهي الفترة التي عانت خلالها جميع الاقتصادات العالمية من تأثير جائحة كورونا.



كاريكاتير



المصدر: جريدة المدينة الخميس
26 ربيع أول 1442 هـ - 12
نوفمبر 2020 م

<https://www.al-madina.com/article/70758>
5



- الكتاب الملكي -

الرياض
@abdulaziz_rabea



المصدر: جريدة الرياض
الخميس 26 ربيع أول 1442 هـ
- 12 نوفمبر 2020 م

<http://www.alriyadh.com/1852948>